

دراسة في نظام المصادرة المدنية

على ضوء اتفاقية الامم المتحدة

لمكافحة الفساد

Study of the Civil Forfeiture System

According to the United Nations Convention

against Corruption

م.د قائد هادي دهش

كلية القانون والعلوم السياسية

جامعة ديالى

العراق

Dr. Qaid H.Dahash

College of Law and Political Science

Diyala University

Iraq

Email: QaidDahash@yahoo.com

الملخص

تعتبر المصادرة المدنية عملية قانونية مثيرة للجدل والتي تسمح لسلطات تنفيذ القانون بحجز الاموال اذا كان هناك مجرد شك بكونها عائدات جنائية بغض النظر عن ادانة المتهم عن الجريمة. هذه العملية ينظر اليها من ناحية كسلاح قوي لاستهداف الاموال الجنائية والوسائل لارتكاب المزيد من الانشطة الاجرامية, ومن ناحية اخرى كانتهاك لحقوق الافراد. تبريرات قدمت لدعم كلا الجانبين. هذا البحث يحلل تلك التبريرات, مع التأييد لتطبيق نظام المصادرة المدنية في العراق. هذا البحث يقترح العناصر الفعالة التي يحتاج الي وضعها محل الاعتبار في تبني تشريع المصادرة المدنية في العراق.

Abstract

Civil Forfeiture is a controversial legal process that allows law enforcement authorities to seize assets when there is a suspicion that assets are the proceeds of crime, regardless of the accused's conviction for crime. This process viewed on the one hand as a strong weapon for targeting criminal assets and means to commit further criminal activity, and on the other hand as a violation of the rights of individuals. Justifications have been introduced to support both sides. This Article examines those justifications, and supports the civil forfeiture system to be applied in Iraq. The Article proposes the core elements that need to be considered in adopting civil forfeiture legislation in Iraq.

المقدمة

Introduction

لا يزال العالم في صدمة من حجم الاموال المتولدة من أنشطة الفساد في العراق. تلك الاموال يجب ان لا تزداد وتتراكم في أيدي أولئك الذين يرتكبون الأنشطة الاجرامية; أتباعا للمبدأ الاساسي الذي يقضي بعدم استفادة المجرمين من افعالهم الجنائية. لذلك, أصبح تجريد الافراد من مكاسبهم غير القانونية أداة فعالة في مكافحة الجريمة. فالنهج التقليدي لمتابعة الاموال يأخذ عادة شكل المصادرة الجنائية. ولكن, فعالية ذلك الشكل تبقى معلقة على أدانة المتهم مع الجريمة كمطلب أساسي مسبق لاجراءات المصادرة الجنائية. بناء على ذلك القصور, ظهر اتجاه عالمي نحو تقديم شكل المصادرة المدنية كاداة بديلة للعملية الجنائية من أجل استهداف الأنشطة الاجرامية المالية. هذا الاتجاه, تجسد في قوانين بعض الدول , علاوة على ذلك ولكن الاهم من ذلك, في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣.

هذا البحث يحلل مدى أهمية المصادرة المدنية بكونها الخيار المفضل عندما لا يوجد دليل قوي بما فيه الكفاية لادانة المتهم من أجل النجاح في إصدار أمر المصادرة الجنائية. هذه الميزة , بلا جدال , سوف تكون سلاحا قويا فيما يتعلق بالافراد الذين يستطيعون باستخدام النفوذ والسلطة لتجنب الادانة الجنائية, وبالتالي تأمين أموالهم المكتسبة من أنشطة الفساد خارج نطاق تطبيق القانون. أضف الى ذلك, قد تكون المصادرة المدنية فعالة عندما لا يمكن أحضار المتهم الى جلسات المحكمة بسبب هروبه من البلد, او عندما تعيق الاعتبارات السياسية او غيرها محاكمته جنائيا. علاوة على ذلك, تسمح المصادرة المدنية للحكومة بمصادرة أموال المتهم الذي يكون غير معروف, ولكن الجريمة تكون واضحة. الاهم من ذلك , تسمح المصادرة المدنية بمصادرة أموال المتهم الذي تم محاكمته خارج العراق, ولكن أمواله المشتقة من الأنشطة الجنائية لاتزال في الاراضي العراقية .

بسبب فعالية المصادرة المدنية في جعل الأنشطة الاجرامية غير مربحة , هذا البحث يقترح على المشرع العراقي الاخذ بنظام المصادرة المدنية المجسد في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد. هذا البحث يقترح أطارا قانونيا يتضمن العناصر الفعالة لوضع مشروع قانون المصادرة المدنية القائم على مصادرة العائدات الجنائية بدون الحاجة الى احضار المتهم وأدانتته في المحاكم الجنائية عن الجريمة التي ارتكبها.

الغرض من البحث

الغرض من البحث هو دعوة المشرع العراقي الى تبني نظام المصادرة المدنية كأداة تساهم في تجريد المجرمين من أموالهم الجنائية, مع تقديم العناصر الفعالة في تبني تشريع قانون المصادرة المدنية.

منهجية البحث

البحث يعتمد على منهج "البحث القانوني العقائدي", باستخدام نهج "المبادئ القانونية". هذه الطريقة تساعد على تحليل نظام المصادرة المدنية. كذلك, هذه الطريقة تسهل عملية تحليل التبريرات التي تؤيد المصادرة المدنية, بالإضافة الى تحليل الحجج المقدمة ضدها. أضف الى ذلك, هذه الطريقة تساعد على ايجاد العناصر الفعالة المتضمنة في تشريعات المصادرة المدنية في بقية الدول.

أسئلة البحث

السؤال الذي نحاول الاجابة عليه عما اذا يعد نظام المصادرة المدنية فعالا في حرمان المجرمين من أموالهم غير المشروعة, وعما اذا كانت هنالك حاجة لتشريع قانون المصادرة المدنية في العراق.

هيكلية البحث

يقسم البحث الى أربعة مباحث, بالإضافة الى مقدمة وخاتمة. المبحث الاول, يدرس نظام المصادرة الجنائية ومدى فعاليتها في العراق. بينما المبحث الثاني, يحلل ماهية المصادرة المدنية. اما المبحث الثالث, يناقش التبريرات التي تؤيد وتعارض نظام المصادرة المدنية. اما المبحث الرابع, يعرض العناصر الفعالة في تبني تشريع قانون المصادرة المدنية.

أصالة البحث/القيمة

هذا البحث يقدم دراسة مهمة بالنسبة الى فقه القانون. البحث يعتبر فريدا من نوعه من حيث تحليل نظام المصادرة المدنية, ومن حيث تقديم العناصر الجوهرية في تبني تشريع قانون المصادرة المدنية في العراق.

المبحث الاول

نظام المصادرة الجنائية ومدى فعاليتها في العراق

The Criminal Forfeiture System and its Effective in Iraq

هذا المبحث يهدف الى التعرف على مفهوم المصادرة الجنائية الحالي في العراق, بالاضافة الى معرفة مدى فعالية ذلك النظام في تجريد المجرمين من أموالهم الجنائية. لذلك, هذا المبحث سوف يدرس هذه المواضيع في مطلبيين.

المطلب الاول

نظام المصادرة الحالي في العراق

The Current Forfeiture System in Iraq

يعتبر نظام المصادرة الجنائية السلاح الرئيسي ضد الاموال الجنائية في العراق, والذي من خلاله يسمح بمصادرة تلك الاموال بمجرد أدانة المتهم عن الجريمة الجنائية الملائمة. هذا النظام يعد نوعا من العقوبات التكميلية التي نص عليها قانون العقوبات العراقي رقم(١١١) لسنة ١٩٦٩. وفقا للمادة (١٠١) من ذلك القانون "... يجوز للمحكمة عند الحكم بالادانة في جناية او جنحة ان تحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة او التي استعملت في ارتكابها او التي كانت معدة لاستعمالها فيها. وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير حسن النية."

يفهم من خلال هذا النص, انه يشترط للحكم بالمصادرة الجنائية ان يحكم على المتهم بعقوبة أصلية لجناية او جنحة, وبالتالي لا يجوز فرضها في حالة ارتكاب المخالفة, الا بناء على وجود نص صريح في القانون. بناء على ذلك, المصادرة الجنائية هي إجراء يوجه ضد المتهم بارتكاب الجريمة الجنائية, و

تكون جزءا من الحكم في القضية الجنائية. هذا يعني, ان أمر المصادرة يتم أدراجه في الحكم بعد أدانة المتهم عن الجريمة , ويكون جزءا لا يتجزء من عملية إصدار الحكم. فلا يمكن ان تكون هنالك مصادرة للاموال بدون أدانة المتهم.^١

بموجب الطبيعة الشخصية للمصادرة الجنائية, عائدات الجريمة, او الاموال المستخدمة لارتكاب الجريمة تكون فقط خاضعة للمصادرة. بناء على ذلك, لا يمكن مصادرة الاموال التي تعود للطرف الثالث حسن النية , حتى اذا المتهم استخدمها لارتكاب الجريمة التي أدين عنها. أضف الى ذلك, يمكن للمحكمة أن تأمر المتهم بدفع مبلغ من المال يعادل قيمة الاموال التي حققها من الجريمة , أو يمكن أن تأمر بمصادرة الاموال البديلة غير الجنائية في حالة كون الاموال الجنائية أختفت أو لا يمكن العثور عليها.^٢

المطلب الثاني

مدى فعالية نظام المصادرة الجنائية في العراق؟

How Effective is the Criminal Forfeiture System in Iraq?

من أجل تقييم مدى فعالية نظام المصادرة الجنائية في تجريد المجرمين من أموالهم المشتقة من الأنشطة الجنائية, يتعين في هذا الدراسة تقدير مستوى الاموال التي خضعت للمصادرة الجنائية. لا يمكن العثور على بيانات إحصائية شاملة حول حجم الاموال التي تم مصادرتها في المحاكم العراقية. ولكن مع ذلك, هنالك مجموعة من التقارير التي نشرت من قبل هيئة النزاهة حول حجم الاموال المشتقة من أنشطة الفساد, والتي خضعت للمصادرة الجنائية, بالإضافة الى تقارير حول عدد المدانين في القضايا الجنائية.

في تقرير لهيئة النزاهة الصادر لعام ٢٠١٥, وجد أن حجم الاموال التي صدرت أحكام قضائية بردها وصلت الى (٥١٣,٣٠٢,٢٨٣,٦٣), ثلاثة وستون مليارا ومانتان وثلاثة وثمانون مليوناً وثلاثمائة واثنان الفاً وخمسمائة وثلاثة عشر ديناراً عراقياً. وفقاً للتقرير, تم أدانة (١٣١٣) متهماً.^٣ وفي تقريرها الصادر لعام ٢٠١٦, وجد أن حجم الاموال التي صدرت أحكام قضائية بردها وصلت الى (٤٨٦,٥٤٠,٣٥٢,٥٧٠), خمسمائة وسبعون ملياراً وثلاثمائة واثنان وخمسون مليوناً وخمسمائة

وأربعون ألفاً وأربعمائة وستة وثمانون ديناراً عراقياً. وفقاً للتقرير، تم أدانة (٩٥٨) متهماً؛ أما في تقريرها الصادرة لعام ٢٠١٧، وجد أن حجم الأموال التي صدرت أحكام قضائية بردها وصلت إلى (٩٢٩,٧٢٦,٤١) ، واحداً وأربعون ملياراً، وسبعمائة وواحد وستون مليون وتسعمائة وتسعة وعشرون ألفاً، وسبعمائة وستة وعشرون ديناراً عراقياً و(٩٣٢,٢١٠,٢) مليونان ومائتان وعشرة آلاف، وتسعمائة واثنان وثلاثون دولاراً أمريكياً. وفقاً للتقرير، تم أدانة (٧٥٢) متهماً.^٥

على الرغم من أن نظام المصادرة الجنائية له أثر في حرمان المجرمين من مكاسبهم غير المشروعة، ولكن من المحتمل، أن لا يكون ناجحاً في تلك المهمة، حيث أن حجم الأموال التي تم مصادرتها أعلاه تمثل نسبة ضئيلة من مجموع الأموال الهائلة التي يستفاد منها المجرمون من أنشطة الفساد. علاوة على ذلك، عدد الأشخاص الذين تم أدانتهم يمثل عدد قليل نسبياً مقارنة مع حجم الفساد المستشري في العراق.^٦

يمكن أن يعزوا السبب في ذلك إلى أنه من المستحيل مصادرة الأموال الفدرة، ما لم يتم أدانة الشخص عن الجريمة الجنائية، على الرغم من أنه هنالك يوجد، على الأرجح، دليل كافي لاثبات أن الأموال، في الحقيقة، مستمدة من الأنشطة الإجرامية. يمنع شرط الادانة الجنائية تقريباً أي احتمالية لمصادرة العائدات الجنائية من أولئك الذين ينتفعون من تلك العائدات. على وجه التحديد، يلغي شرط الادانة الجنائية إجراءات المصادرة الجنائية كخيار في الحالات التي يكون فيها الجاني قد هرب، أو توفى، أو غير معروف، أو عندما يكون من المستحيل إجراء المحاكمة لاي سبب آخر.^٧ هذا الأمر سوف يشجع على ارتكاب المزيد من الأنشطة الإجرامية من خلال إرسال رسالة خاطئة إلى المجتمع.

مع التقدم في التكنولوجيا والعولمة، المستفيدون الرئيسيون من المشاريع الجنائية، وعلى نحو متزايد، يكونوا قادرين على أبعاد انفسهم من الأفعال الجنائية الأساسية، وبهذه الطريقة يتجنبون الادانة الجنائية، وبالتالي، يضعون أرباحهم الجنائية بعيداً عن نظام المصادرة الجنائية. وهذه ظاهرة عالمية.^٨ بالفعل، أولئك الذين يشتركون في الجريمة المنظمة أو أنشطة الفساد، غالباً ما يكونوا جزءاً من الجريمة المنظمة، ويكونوا في العادة، أذكاء جداً، وفي أغلب الأحيان، أكثر ذكاءً من سلطات تنفيذ القانون الذين يتعاملون معهم. فهم يمتلكون أفضل النصائح. وهم يستغلون أي ضعف في القانون. عندما يخططون لجرائمهم، فهم يعملون ذلك في طريقة التي تمنع اثبات أدانتهم في المحاكم. يتم التخطيط لارتكاب الأنشطة الإجرامية،

لذلك سوف لا يكون هنالك دليل ضد اولئك الذين خططوا, واذا بالصدفة وجد دليل ضدهم, غالبا ما يقمع بالقتل او التهديد.^٩

وفي تعبير مماثل من قبل وحدة الأداء والابتكار في مكتب رئاسة الوزراء عن فشل نظام المصادرة المبني على الادانة في المملكة المتحدة; يستخدم رؤساء الجريمة المنظمة مواردهم من اجل الحفاظ على انفسهم بعيدون عن الجريمة التي يسيطرون عليها, ويخفون مصدر أموالهم. هذا يتضمن الحصول على دعم المستشارين المحترفين باستخدام مخططات غسيل الاموال المعقدة والمتضمنة اعمال شرعية ظاهرية, شراء مساكن آمنة, وبناء شبكات تبقى مخلصا بالترهيب والرشوة. لهذه الاسباب, لقد أصبح من الصعب جدا اجراء تحقيقات جنائية ناجحة تؤدي الى مقاضاة بعض الافراد, على الرغم من وجود دليل يثبت تمتعهم بالاموال الجنائية. في بعض الحالات, التكاليف المتضمنة في جميع الدليل واثبات الجريمة الجنائية تعني انه ليس من المجدي من حيث التكلفة متابعة التحقيق الجنائي, على الرغم من وجود شك قوي في الاجرام. أدت الحاجة الى تأمين الادانة الجنائية من اجل تمكين ازالة الاصول غير المشروعة الى حلقة مفرغة, حيث ان الموارد المالية المستخدمة لتمويل جرائم الشوارع والمخدرات هي في الواقع بعيدة عن متناول القانون, وتكون متاحة لاعادة تدويرها لتمويل المزيد من الانشطة الاجرامية.^{١٠}

المبحث الثاني

ماهية المصادرة المدنية

الغرض من هذا المبحث هو للتعرف على مفهوم المصادرة المدنية, ومعرفة الاتجاه الدولي نحو المصادرة المدنية, بالاضافة الى الاطلاع على اجراءات المصادرة المدنية. بناءا على ذلك, المبحث سوف يناقش تلك المواضيع في ثلاثة مطالب.

المطلب الاول

مفهوم المصادرة المدنية

The Concept of a Civil Forfeiture

تعد المصادرة المدنية دعوى توجه ضد الأموال نفسها, والمزعم بارتباطها مع الأنشطة الاجرامية, بدون الحاجة الى أدانة مالك تلك الاموال مع الجريمة الجنائية.^{١١} من خلال تحليل هذا التعريف يتبين في الحقيقة الامر, أن دعوى المصادرة المدنية لا توجه ضد المتهم شخصيا, وانما توجه ضد أمواله الجنائية. كنتيجة لذلك, تعتبر تلك الاموال "المدعى عليها" في الدعوى. ولهذا السبب إجراءات المصادرة تحمل أسماء مثيرة للاهتمام, وعلى سبيل المثال^{١٢}. *United States v. \$734,578.82 in U.S. Currency*. هنالك من يزعم ان المصادرة المدنية كانت مبنية على الخيال القانوني; ان الاموال نفسها كانت مذنبة بارتكاب الجريمة.^{١٣} ولكن مع ذلك, هذا المفهوم لم يعد كما كان. من الصحيح ان الاموال تسمى المدعى عليها في دعوى المصادرة المدنية, ولكن, ليس لانه الاموال نفسها فعلت شيئا خاطئا. الاموال لا ترتكب الجرائم; من يرتكب الجرائم هم الافراد باستخدام او الحصول على الاموال التي تصبح بناءا على ذلك قابلة للمصادرة الى الدولة.^{١٤}

بناءا على ذلك, حتى اذا مالك الاموال أعترض على عملية المصادرة, فلا يزال يعد ليس مدعى عليه; وانما يعد فقط مدعي. على هذا النحو, بينما مالك الاموال الجنائية, بلا جدال, سوف يتأثر في حالة مصادرة امواله, ولكن في الواقع ليس من الضروري أدانته جنائيا او حتى حضوره في جلسات المرافعة. بما ان المصادرة المدنية اجراء مدني منفصل يوجه ضد العائدات الجنائية, فلا مالك تلك العائدات ولا اي شخص اخر يحتاج الى أدانته عن الجريمة التي سببت المصادرة. يترتب على عدم حاجة المصادرة المدنية للادانة الجنائية, امكانية رفع دعوى المصادرة قبل توجيه التهمة, بعد توجيه التهمة, او في حالة عدم وجود لائحة بالاتهام على الاطلاق.^{١٥}

لا يعد استخدام المصادرة المدنية إجراء عقابيا ضد صاحب الاموال الجنائية, وانما إجراء وقائيا وأصلاحيا. يعود السبب في اعتبار المصادرة المدنية كأجراء وقائي الى دورها في ازالة الاموال التي كانت مخصصة لاستخدامها في ارتكاب الجريمة. بينما يعزوا السبب الى اعتبارها إجراء إصلاحيا الى انها ستزيل من الافراد الذين لم يمتلكوها من الناحية القانونية أبدا. هنالك عدد من خصائص المصادرة المدنية التي تؤيد الرأي بان إجراءات المصادرة المدنية ليست عقابية في طبيعتها. واحد من تلك الخصائص هو ان تشريع المصادرة المدنية غير مهتم في الركن المعنوي; اي القصد الجنائي والذي يعد ركنا مهما جدا في القانون الجنائي. كما هو معروف, يهتم القانون الجنائي في تحليل ما اذا كان سلوك معين قد تم ارتكابه بشكل متعمد, بتهور, بقصد جنائي, بشكل محتال, و يسعى الى عقاب ذلك السلوك. بشكل عام, يركز القانون المدني بشكل اكبر على المسؤولية الموضوعية, اما يجاهل العنصر الذهني بالكامل, او يتطلب فقط الاهمال. هذا ينعكس في المصادرة المدنية مع تركيزها على مصدر الاموال ذات العلاقة. المؤشر الثاني على ان اجراءات المصادرة المدنية غير عقابية, هو ان المصادرة المدنية تكون حول العودة الى الحالة التي كانت موجودة مسبقا. تكون المحكمة غير ملزمة, ولا يسمح لها في الواقع النظر في العقوبة المناسبة لاي سلوك سابق يثبت مسؤولية صاحب الاموال.^{١٦}

هذا الاتجاه الفلسفي أويد من قبل عدد من المحاكم. على سبيل المثال, في احدى القضايا, أعتبرت المحكمة ان الغرض من التشريع في الاساس هو وقائي, لانه يسعى الى الحد من الجريمة من خلال ازالة الاموال المتداولة التي يمكن ان يثبت انها مشتقة من سلوك الغير قانوني, وبالتالي, تقليل الكفاءة الانتاجية لمثل هذا السلوك...^{١٧}

المطلب الثاني

الاتجاه الدولي نحو نظام المصادرة المدنية

International Trend Towards the Civil Forfeiture System

كما هو معروف, النهج التقليدي للتعامل مع الجريمة الخطيرة هو اعتقال المتهم, ويعقبه إقامة إجراءات جنائية بهدف الادانة والسجن. في السنوات الاخيرة, وبسبب وجود أموال هائلة من الانشطة الاجرامية المالية, تم إضافة عنصر المصادرة الى العملية الجنائية في العديد من الدول. في العراق, ولكن على وجه الخصوص, في قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥, نجد ان الفصل

السابع من القانون, أدخل إجراءات مدنية, وعلى سبيل المثال, أمر الحجز الاحتياطي على الاموال الجنائية والذي يعتبر اجراء مساعد الى الاجراءات الجنائية. ومع ذلك, تأثير عنصر المصادرة يبقى مقيد بضرورة الحصول على دليل لا يقبل الشك من أجل أدانة المتهم كشرط مسبق لاجراءات المصادرة الجنائية.

بناء على ذلك, أصبح ضرورة البحث على نظام أوسع من النظام الجنائي أمرا ضروريا. هذه الحاجة أعترف بها من قبل لجنة الرئيس الامريكي حول الجريمة المنظمة منذ عام ١٩٨٦. ذكرت اللجنة في تقريرها, لا يمكن للنجاح في الهجوم على الجريمة المنظمة في اقتصادنا السائد الاعتماد فقط على تنفيذ القوانين الجنائية الفيدرالية... اللجنة تعتقد ان الاستراتيجية التي تستهدف القاعدة الاقتصادية المشروعة للجريمة المنظمة يجب ان تبنى على النجاحات الاخيرة لتنفيذ القانون, ويجب ان تستند على تدابير التدخل على نطاق واسع كطبيعة التهديد الذي تشكله الجريمة المنظمة. الاستراتيجية يجب ان تعتمد في هذا المجال على تدابير مدنية وتنظيمية مصممة خصيصا للتعامل مع المشاكل المحددة التي تواجهها...^{١٨}

ليس هنالك شك, في ان الولايات المتحدة الامريكية تقود العالم فيما يتعلق بتشريع عائدات الجريمة وأجراءات التنفيذ. هنالك يوجد مجموعة من الادوات القانونية والسلطات التي ليس لها مثيل في اي بلد اخر.^{١٩} في الوقت الحالي, يوجد لدى الولايات المتحدة الامريكية مجموعة من التشريعات الفيدرالية, والتي تسمح على وجه الخصوص بالمصادرة المدنية والتي تعتبر من أقوى وأهم الادوات التي يمكن لسلطات تنفيذ القانون استخدامها ضد الجريمة المنظمة. التشريع الرئيسي الاول هو (18 USC981), والذي يحكم المصادرة المتعلقة بغسيل الاموال, الاحتيال المصرفي, وغيره من جرائم الاحتيال والتزوير والتزييف, والتشريع الرئيسي الثاني هو (21USC 881), والذي يحكم المصادرة المتعلقة بتعاطي المخدرات.

بالاضافة الى الولايات المتحدة الامريكية, هنالك نظام المصادرة المدنية الفعال في المملكة المتحدة. بموجب قانون العائدات الجنائية لسنة ٢٠٠٢, وكالة أستراداد الاصول تكون قادرة على الاسترداد في اجراءات مدنية وامام المحكمة العليا الاموال التي تم الحصول عليها من خلال سلوك الغير قانوني وبدون الحاجة الى الادانة الجنائية.^{٢٠} علاوة على ذلك, تعتبر جمهورية أيرلندا واحدة من الدول الاوربية الرائدة

في مجال تشريع المصادرة المدنية. في أيرلندا, قدم قانون عائدات الجريمة لسنة ١٩٩٦, عملية المصادرة المدنية وجعل عملية الحصول على الادانة الجنائية ليس ضروريا للمضي في مصادرة الاموال.^{٢١}

في كندا, هنالك سبع مقاطعات التي أصدرت شكل من أشكال المصادرة المدنية. التشريع الاكثر اهمية, هو قانون الاجراءات المدنية في أونتاريو لسنة ٢٠٠١, والذي يسمح للنيابة العامة برفع أربعة أنواع من الاجراءات المدنية; مصادرة الاصول المدنية لعائدات النشاط الغير قانوني, عملية مماثلة للادوات النشاط الغير قانوني, أدوات النشاط الغير قانوني المتعلقة بسلامة الطرق, و إجراءات التأمير الشخصي.^{٢٢} في جنوب افريقيا, تعمل المصادرة المدنية للاصول بشكل فعال مع تشريع قانون منع الجريمة المنظمة رقم (١٢١) لسنة ١٩٩٨, والذي أنشأ لأول مرة في البلاد نظام للمصادرة الغير مبني على الادانة الجنائية, والذي يستهدف عائدات الانشطة الغير مشروعة, وادوات الجريمة الجنائية.^{٢٣}

واخيرا في أستراليا, هنالك عدد من النماذج للمصادرة المدنية. ففي ولاية فكتوريا الاسترالية, تضمن قانون المصادرة لسنة ١٩٩٧, مجموعة ضيقة من اجراءات المصادرة المدنية. وفي ولاية أستراليا الغربية, تضمن قانون مصادرة الملكية الجنائية لسنة ٢٠٠٢, مجموعة واسعة النطاق من تقنيات المصادرة المدنية والتي تمكن للمصادرة أن تجري بدون ربط الجاني او أمواله الى النشاط الجنائي. وفي ولاية نيو ساوث ويلز, وضع قانون أسترداد الاصول الجنائية لسنة ١٩٩٠, مخطط مبتكر للمصادرة المدنية.^{٢٤}

بالاضافة الى قوانين الدول أعلاه, وبسبب الاعتراف بالمشكلة الخطيرة للفساد الكبير, والحاجة الى تطوير تقنيات من أجل مكافحة آثاره المدمرة, قدم المجتمع الدولي اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة ٢٠٠٣.^{٢٥} تعتبر الاتفاقية الاكثر شمولا وقوة لمكافحة الفساد على النطاق العالمي. بشكل عام, تلزم الاتفاقية الدول الاطراف فيها باتخاذ عدد من الاجراءات لمكافحة الفساد. تهدف تلك الإجراءات إلى منع الفساد وتجريم مجموعة واسعة من جرائم الفساد, بالاضافة الى تعزيز إنفاذ القانون والتعاون القضائي الدولي. الاهم من ذلك, قدمت الاتفاقية إطار عمل جديد من أجل تسهيل اقتفاء اثر, تجميد, حجز, واسترداد الاموال التي تم الحصول عليها من أنشطة الفساد, والمخفية في الدول الاجنبية. هذا الاطار المبتكر تم تقديمه في الفصل الخامس من الاتفاقية الذي خصص لاسترداد الاموال. على وجه التحديد,

الاتفاقية حثت الدول في المادة (٥٤) منها على الاخذ بنظر الاعتبار السماح بمصادرة الاموال الجنائية بدون الحاجة الى الادانة الجنائية في الحالات التي لا يمكن فيها ملاحقة الجاني بسبب الوفاة أو الفرار أو الغياب أو في حالات أخرى مناسبة.

المطلب الثالث

كيف تعمل المصادرة المدنية؟

How Does Civil Forfeiture Work?

في الولايات المتحدة الامريكية, عندما تكون هنالك حالة المصادرة المدنية, ترفع الحكومة دعوى مدنية ضد الاموال نفسها, ويجب ان تثبت من خلال الدليل المرجح بان تلك الاموال كانت مشتقة من, او كانت مستخدمة لارتكاب الجريمة. بعبارة اخرى, بموجب تلك الدعوى, الحكومة تكون "مدعي", الاموال تكون "مدعي عليها", والاشخاص الذين سوف يعترضون على مصادرة الاموال يكونوا متدخلين ويطلق عليهم تسمية "المدعون".^{٢٦}

بما أن المصادرة المدنية لا تحتاج الى أدانة جنائية, و تكون دعوى عينية ضد الاموال نفسها, لذلك يجوز رفع دعوى المصادرة بدون توجيه التهمة الجنائية.^{٢٧} ولكن, على الرغم من ان هذا قد يعني ضمنا ان الاموال نفسها مذنبة بالجريمة, بررت المحاكم الامريكية هذا الخيال القانوني كاجراء ملائم لاعطاء اي شخص لديه مصلحة في الاموال ان يتقدم فوراً, بدلا من اتخاذ اجراء مدني منفصل ضد كل شخص او كيان ذي مصلحة قانونية في الاموال.^{٢٨} ليس هنالك حاجة للادانة الجنائية لمالك الاموال, او اعتقاله لانه المصادرة المدنية دعوى مدنية مستقلة ضد الاموال نفسها. بناء على ذلك, لا يمكن تطبيق العديد من الحمایات العادية التي يوفرها القانون الجنائي. على سبيل المثال, نقض الادانة الجنائية ليس له اي تأثير على دعوى المصادرة المدنية.^{٢٩}

من الناحية الاجرائية, وفي المحاكم الامريكية, اجراءات المصادرة المدنية مماثلة للقضايا المدنية الاخرى. ترفع الحكومة, كمدعي, شكوى مصادرة تزعم فيها, انه بموجب واحد من العديد من قوانين

المصادرة, ان الاموال ذات الصلة تخضع للمصادرة المدنية. يجب على المدعين الى الاموال الرد على الشكوى, وتقديم ادعاءات باموالهم خلال الفترة المنصوص عليها في القانون. بناء على ذلك, تنتقل القضية من خلال العملية العادية لتبادل الوثائق بين الاطراف وصولا الى المرافعة. قد يطلب المدعين محاكمة من قبل هيئة المحلفين من اجل اثبات كونهم المالك البريء للاموال.^{٣٠}

يجب على الحكومة ان تثبت من خلال الدليل المرجح بان الاموال تخضع للمصادرة. اذا الحكومة أسست ارتباط بين الاموال والجريمة الجنائية, لا يزال يستطيع الشخص بان يعترض على عملية المصادرة من خلال اثبات عناصر الدفاع عن الابرياء. من اجل حماية مصالح مالكي الاموال الابرياء, الذين كانوا غير مدركين بان أموالهم كانت تستخدم لاغراض غير المشروعة, او أولئك الذين اتخذوا كل الخطوات المعقولة لوقف ذلك الاستخدام, الكونغرس الامريكي أصدر " الدفاع عن الابرياء الموحد". بموجب التشريع, يجب على الشخص الذي يجادل في المصادرة ان يثبت المصلحة في الاموال والبراءة من خلال الدليل المرجح. في نهاية المطاف, اذا الحكومة نجحت في اثبات مصادرة الاموال, ولا مدعي ينجح في اثبات عناصر دفاع المالك البريء, المحكمة سوف تسجل حكم للحكومة و الاموال سوف تعطي للحكومة.^{٣١}

المبحث الثالث

تبريرات المصادرة المدنية

Justifications for Civil Forfeiture

هذا المبحث يهدف الى تحليل التبريرات التي تؤيد نظام المصادرة المدنية, بالاضافة الى مناقشة التبريرات التي تعارض ذلك النظام. لذلك, المبحث سوف يتناول تلك التبريرات في مطلبين.

المطلب الاول

المؤيدين للمصادرة المدنية

Proponents of Civil Forfeiture

يمكن اعتبار المصادرة المدنية أقوى سلاح لدى الحكومة في حربها ضد الانشطة الاجرامية المالية. تمنح المصادرة المدنية اجهزة الشرطة القوة اللازمة لمكافحة الجريمة. هذا الامر يتم من خلال تجريد المجرمين من أموالهم الجنائية. بناء على ذلك, يتم استخدام تلك الاموال من قبل اجهزة الشرطة من أجل استكمال ميزانيتهم الخاصة, وتخفيف العبء الضريبي على دافعي الضرائب من قبل افراد المجتمع. واخيرا, تسمح المصادرة المدنية لاجهزة الشرطة بمعاينة المجرمين عندما قد يكون من الغير ممكن معاقبتهم.^{٣٢}

يؤدي احتفاظ اجهزة الشرطة بالاموال التي تم مصادرتها الى منحهم حافزا حقيقيا لتقليل من حالات ارتكاب الانشطة الاجرامية. بلا شك, هذا الامر سوف يعود بالفائدة على المجتمع. من المحتمل جدا ان يركز أعضاء اجهزة الشرطة اهتمامهم على الجرائم التي تنتج معدلات اعلى من عائدات المصادرة عندما يعرفون مسبقا بسلطتهم لمصادرة العائدات الجنائية, او ان رواتبهم تعتمد على تلك العائدات. كنتيجة لذلك, بمجرد الاموال الغير مشروعة يتم مصادرتها, يتم إعادة استثمار عائدات المصادرة في اجهزة الشرطة من أجل زيادة الحد من الجريمة.^{٣٣}

بالفعل, السبب الرئيسي الذي يكمن وراء نظام المصادرة المدنية هو حرمان المنظمات الاجرامية من اشراك رأس مالها في الانشطة الغير مشروعة. تعتبر المنظمات الاجرامية هرمية في الشكل. يكون زعماء المخدرات في المستويات العليا من هذه التسلسلات الهرمية, ويكون أولئك الزعماء حذرين في حماية انفسهم من الاشتراك المباشر في النشاط الاجرامي. في المقابل, يتحمل البائعون المتجولون بالمخدرات ذو النفوذ القليل كل المخاطر في التعامل مع المواد المحظورة قانونا. لذلك, اجهزة الشرطة, غالبا, ما تكون قادرة فقط على القاء القبض على اولئك البائعون المتجولون, بينما العقول المدبرة الاجرامية تتمتع بالحرية. ان المشكلة مع المنظمات الاجرامية هو وجود فائض من الافراد الذي يكونوا على استعداد للمشاركة في المشاريع الجنائية. كل شخص يعتقل من قبل سلطات تنفيذ القانون, هنالك

شخصان اخران جاهزان لاخذ مكانه. كون الامر كذلك, فان تركيز موارد سلطات تنفيذ القانون على اعتقال مجرمين من المستوى الادنى لا يؤدي الى اعاقه العملية الشاملة للمنظمة الاجرامية.^{٣٤}

بالنظر الى ذلك, تعد قدرة الدولة في السيطرة على العائدات الجنائية سلاحا اقتصاديا قويا. تسمح المصادرة المدنية لسلطات تنفيذ القانون بالاستيلاء على رأس المال الذي تحتاجه المنظمات الاجرامية. على غرار الاعمال المشروعة, تحتاج المنظمات الاجرامية الى استثمارات رأس المال, ونقد في متناول اليد. يؤدي إزالة هذه الاصول الى توقف المنظمة الاجرامية عن الوجود. وعلى المدى الطويل, ينبغي ان يكون هنالك انخفاض كبير في عدد المنظمات الاجرامية بسبب استخدام المصادرة المدنية من قبل أجهزة تنفيذ القانون.^{٣٥}

بالاضافة الى تفكيك المنظمات الاجرامية الموجودة, تردع المصادرة المدنية المنظمات الاجرامية من البروز في المستقبل. على الرغم من انه قد لا يمكن ردع المجرمين المحتملين بالسجن المحتمل, ولكن قد يتم ردعهم على نحو كاف عن النشاط الاجرامي اذا كانوا غير قادرين على استرداد عائدات استثماراتهم المالية. اذا اعترف المستثمرون الاجراميون بالخطر الكبير للمصادرة المدنية, فانهم سوف يتجنبون الاستثمار في النشاط الاجرامي كليا. بناءا على ذلك, تصبح المصادرة المدنية مرادفة لشعار الشرطة القديم " لا ينبغي ان يستفاد من الجريمة الاشخاص الذين ارتكبوها ".^{٣٦}

بالاضافة الى منع الانشطة الاجرامية, تسمح المصادرة المدنية بأزالة أدوات الجريمة من التداول.^{٣٧} الى جانب تركيزها على القضاء على المواد المحظورة قانونا والتي تم استخدامها, او التي ينوي استخدامها في ارتكاب جرائم المخدرات, كرس قانون المصادرة للمواد الممنوعة في ولاية فلوريدا الامريكية من قبل المشرع على القضاء على الاشياء المحظورة قانونا التابعة لنشاط العصابة. وفقا للقانون, كل الارباح, العائدات, وأدوات نشاط العصابة الاجرامية تخضع للحجز والمصادرة.^{٣٨}

علاوة على ذلك, ولكن اكثر اهمية, يمكن ان تكون المصادرة المدنية فعالة بشكل خاص في تجريد الفاسد سياسيا من امواله غير المشروعة وارجاع تلك الاموال الى مواطني الدولة. بينما لا ينبغي ابدأ ان تكون المصادرة المدنية بديلا عن المقاضاة الجنائية, في حالات كثيرة وخاصة في الفساد السياسي, قد تكون

المصادرة المدنية الاداة الوحيدة المتاحة لاسترداد عائدات الفساد, ولتحقيق قدر من العدالة. قد يمنع تأثير المسؤولين الفاسدين وحقائق عملية اخرى التحقيقات الجنائية تماما, او حتى بعد وفاة المسؤول او هروبه. ليس من غير المألوف بالنسبة للمسؤول الفاسد الذي سرق اي بلد ان يحاول ايضا الحصول على حصانة من المقاضاة. بما ان المصادرة المدنية لا تستلزم الادانة الجنائية, فانه يمكن الاستمرار في اجراءات المصادرة بغض النظر عن موت أو هروب أو اي حصانة يتمتع بها المسؤول الفاسد.^{٣٩}

أضف الى ذلك, يمكن تبرير استخدام المصادرة المدنية عندما يكون الفاعل مجهولا, ولكن الجريمة واضحة. في بعض الحالات, قد يعثر على أموال جنائية في يد شخص لم يشترك في ارتكاب الجريمة. قد يعرف من الظروف, ان الاموال مشتقة من أنشطة إجرامية, ولكن لا يعرف لمن تعود هذه الاموال, او من ارتكب الجريمة الجنائية. في مثل هذه الحالات, ان فرصة إجراء محاكمة جنائية لا تمثل شيئا. لذلك, تعد المصادرة المدنية الخيار الافضل لمصادرة تلك الاموال.^{٤٠}

تبرير آخر هو ان المصادرة المدنية تسمح بمصادرة الاموال الجنائية للمجرم الهارب. تكون المصادرة الجنائية متاحة فقط في حالة ادانة المتهم, ولكن قد يكون من الغير ممكن ادانة المتهم طالما يكون هاربا في بلد اجنبي. بناء على ذلك, تجيز المصادرة المدنية رفع دعوى ضد الاموال الجنائية التي تركها المتهم الهارب. مما لا يقبل الشك, يحتفظ المتهم الهارب بحق الطعن في اجراءات المصادرة, ولكن فقط اذا كان على استعداد للاستسلام لمواجهة التهم الجنائية.^{٤١}

تبرير إضافي هو انه يمكن استخدام المصادرة المدنية عندما لا تستلزم مصلحة العدالة الادانة الجنائية عن الجريمة التي سببت المصادرة. على سبيل المثال, الطفل الذي يستخدم جهاز الكمبيوتر المنزلي لتزوير العملة. في هذه الحالة, سوف يكون الاجراء المناسب على الارجح, لتنفيذ القانون هو مصادرة الكمبيوتر, بدلا من حبس الطفل.^{٤٢}

كذلك, يمكن استخدام المصادرة المدنية في حالة براءة المتهم عن الجريمة الجنائية الاساسية بسبب عدم وجود دليل مقبول, او الفشل في تحقيق عبء الاثبات. هذه الفائدة تتحقق في تشريعات المصادرة المدنية التي تستلزم معيار اثبات اقل من معيار الادانة الجنائية. على الرغم من انه قد لا توجد أدلة كافية على

الادانة الجنائية بما لا يقبل الشك, ولكن قد لا يزال هنالك أدلة مقنعة التي تثبت ان الاموال مشتقة من أنشطة غير قانونية من خلال معيار الدليل المرجح.^{٤٣}

من التبريرات التي قدمت أيضا, أن المصادرة المدنية يمكن أن تكون فعالة في حالة المصادرة غير متنازع عليها. يمكن رفع دعوى مصادرة ضد الاموال, وفي حالة عدم وجود من يرفع ادعاء, فقد يتم مصادرة الاموال الى الدولة مباشرة بدون اجراء اي اجراءات مصادرة قضائية. في الواقع, يتم مصادرة الاموال بشكل افتراضي. كنتيجة لذلك, يتم توفير الكثير من الوقت والتكاليف.^{٤٤}

أكثر اهمية, تعتبر المصادرة المدنية مفيدة عندما تكون الاموال عائدة الى الطرف الثالث. بطبيعة الحال, لا يمكن مصادرة أموال الطرف الثالث في قضية جنائية لم يكن فيها متهما بالجريمة. ولكن مع ذلك, اذا كان الطرف الثالث يدرك ان أمواله كانت تستخدم لغرض جنائي, او كان يجهل عمدا تلك الحقيقة, بالتالي المصادرة المدنية يمكن استخدامها لمصادرة أمواله.^{٤٥}

مزيدا من التبريرات انه يمكن ان يؤدي استخدام المصادرة المدنية الى استقرار الاقتصاد. بما ان المنظمات الاجرامية تكون قادرة على توليد ثروة هائلة من أنشطتهم الغير مشروعة, فهم غالبا ما يغسلون مكاسبهم من خلال الاعمال التجارية المشروعة. من خلال القيام بذلك, ومع ذلك, هذا التدفق لرأس المال في السوق يؤدي الى تشوه السوق, و الاعمال المشروعة تكون غير قادرة على التنافس مع الاعمال الملوثة المدعومة من قبل الاعانات الاجرامية.^{٤٦}

تبرير أخير, يمكن للمصادرة المدنية ان تنفع دافعي الضرائب في المجتمع. لا يعتبر تنفيذ القانون أجرا رخيصا. بصورة عامة, تنفق الحكومات مبالغ طائلة من أجل تمويل أجهزة تنفيذ القانون. هذا الاموال تشكل, بما لا يقبل الشك, عبئا ثقيل على دافعي الضرائب. ولكن, المصادرة تلعب دورا مهما في تخفيف هذا العبء, لانه اجهزة تنفيذ القانون تستخدم الاموال المصادرة لتكميل ميزانيتها التشغيلية, او لبناء السجون, او لتمويل برامج التعليم واعادة التأهيل. تقديريا, في عام ٢٠١٢, بلغت الاموال المصادرة في وزارة العدل الامريكية الى (٤,٢) مليار دولار.^{٤٧}

المطلب الثاني

المعارضين للمصادرة المدنية

Opponents of Civil Forfeiture

على الرغم من التبريرات التي قدمت لدعم نظام المصادرة المدنية , ولكن مع ذلك , هنالك عدد من الانتقادات التي وجهت لها. البعض يجادل بان اطار المصادرة المدنية فاسد بطبيعته. على وجه التحديد, أولئك يعتقدون انه من خلال السماح لاجهزة الشرطة بالاستيلاء على الاموال التي تضبط من قبلهم, فان المصادرة المدنية تقدم " حافزا ماليا غير مناسب" الذي يشجع على الربح لاجهزة الشرطة.^{٤٨} كنتيجة لذلك, تميل أجهزة الشرطة على تركيز نشاطها على الحصول على المزيد من الاموال التي خضعت للمصادرة, بدلا من التركيز على الحد من ارتكاب الانشطة الاجرامية.^{٤٩}

ولكن مع ذلك, هذه الحجة قابلة للدحض. قد تكون الحوافز المالية قوية, وبشكل خاص, لوكالات تنفيذ القانون التي لديها موارد محدودة, وتكون عرضة للتغييرات في مخصصات الميزانية. على سبيل المثال, في عام ٢٠٠٨, وجد أن بعض من اقسام شرطة ولاية تكساس الامريكية تعتمد على الاموال التي تم مصادرتها والتي تصل الى ثلث ميزانياتها.^{٥٠}

نقد اضافي للمصادرة المدنية هو أن إجراءاتها, على الرغم من كونها مدنية في الاسم, ولكن في جوهرها جنائية وتمكن أجهزة الشرطة من التخلي عن الاساليب العادية للتحقيق الجنائي والتحايل على الاجراءات الجنائية العادية. كنتيجة لذلك, الفرد سوف يحرم من الحق في المحاكمة, وسوف يتم فرض إشارة اجرامية على شخص ما من خلال المحاكم التي تمارس اختصاصها المدني. مثل هذا السلوك الاجرامي يثبت من خلال الدليل المرجح, بدلا من معيار الدليل الذي لا يقبل الشك. بالمقارنة, تتطلب إجراءات المصادرة الإثبات المسبق لارتكاب الجريمة الجنائية.^{٥١}

ولكن مع ذلك, هذه الحجة قد تبدوا ضعيفة, بما ان الدلائل العملية للاجراءات الجنائية, على وجه الخصوص, أحتجاز شخص, أحضاره الى مركز الشرطة, اتهامه بجريمة جنائية محددة, تفتيشه, أحضاره امام المحكمة, أحتجازه في السجن اذا لم يتم كفالاته, فان امكانيه سجنه عندما يتم أدانته تقتقر الى

أجراءات المصادرة. لذلك يمكن القول, انه ليس محاولة لفرض عقوبة جنائية في سياق مدني. علاوة على ذلك, لا يوجد أي عائق دستوري على البت في القضايا المدنية او غيرها من الاجراءات التي قد تشكل عناصر من الجرائم الجنائية.^{٥٢}

الحجة الاضافية التي قدمت ضد المصادرة المدنية هو خرقها لمبدأ أفترض البراءة. كما هو معروف, من المبادئ الاساسية لجميع النظم القانونية القائمة على حقوق الانسان هو أفترض البراءة. هذا يعني ان جميع المتهمين في القضايا الجنائية يفترض ان يكونوا أبرياء حتى تثبت أدانتهم بما لايقبل الشك. لقد تم الادعاء بان إجراءات المصادرة المدنية قد تكون مدمرة بشكل غير عادي لسمعة المتهم الذي قد يكون على نحو فعال وصفه كمجرم لانه يمتلك اموال تم الحصول عليها من خلال الانشطة الاجرامية.^{٥٣} الحجة التي تقول ان الاموال وليس الشخص تكون موضعاً للاجراءات, وصفت بانها غير مقنعة تماماً.^{٥٤}

لقد تم المجادلة بان ملاحقة الاموال يتضمن نتائج مباشرة او غير مباشرة للشعور بالذنب من جانب مالك الاموال او الاشخاص المرتبطين بالاموال, وان المصادرة المدنية بالتالي تقوض أفترض البراءة. يكمن الخطر في ان الاشخاص سوف يتم أدانتهم من قبل المحاكم المدنية في نظر الناس وبدون الحماية التي تكون متاحة في المحاكم الجنائية.^{٥٥} لذلك, المصادرة المدنية تتعارض مع جوهر أفترض البراءة من خلال تقديم طريق سريع لنتائج المسؤولية الجنائية ولكن الحماية سوف تكون قليلة في هذا الخصوص.

ولكن مع ذلك, هذا الانتقاد قد يبدو غير مقنع. الادعاء بان الشخص يمتلك اموالاً قابلة للاسترداد لا يصل الى حد الادعاء بانه ارتكب جريمة جنائية. يمكن إقامة إجراءات المصادرة المدنية ضد اي شخص يمتلك أموال قابلة للاسترداد, سواء أكان ذلك الشخص هو الشخص الذي ارتكب التصرف الغير مشروع ام لا. حتى عندما يكون الدليل ان صاحب الاموال القابلة للاسترداد نفسه ارتكب التصرف الغير مشروع الذي ولد الاموال, فان هذا لا يعني ان الاجراءات تكون جنائية على النحو المفهوم في شروط الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان لسنة ١٩٥٠. هنالك يوجد العديد من انواع الدعاوي المدنية التي تضمن ادعاءات بان السلوك قد تم ارتكابه و يشكل جريمة جنائية, على سبيل المثال, دعاوي الاحتيال المدني.^{٥٦}

الانتقاد الاخر الذي وجه ضد المصادرة المدنية هو خرقها لقاعدة الخطر المزدوج. هذه القاعدة , بشكل عام , تعني ان الشخص لاينبغي محاكمته مرتين على نفس الجريمة.^{٥٧} في بعض الحالات, قد يكون من المناسب الاحتجاج بالمصادرة المدنية بعد الحكم بالبراءة. بعبارة اخرى, قد تكون هنالك ظروف سوف تتبع فيها إجراءات المصادرة المدنية من محاكمة جنائية فاشلة. لذلك, تعتبر المصادرة المدنية الطريق الواضح لاتباعه. أعرب المنتقدون للمصادرة المدنية لقلهم من ان الاجراءات في مثل هكذا ظروف تنتهك بطريقة ما قاعدة الخطر المزدوج.^{٥٨} ولكن يمكن الرد على هذا الانتقاد بانه في إجراءات المصادرة المدنية; لاتوجد لائحة اتهام, ولا يكون المستجوب مدعى عليه, ولا تكون حرите في خطر. بما ان إجراءات المصادرة المدنية ليست إجراءات جنائية, لذلك لا تثور قضية الخطر المزدوج.^{٥٩}

المبحث الرابع

العناصر الفعالة لتشريع المصادرة المدنية

Effective Elements of Civil Forfeiture Legislation

من أجل بناء إطار قانوني و فعال لتشريع قانون المصادرة المدنية, هنالك مجموعة من المبادئ الاساسية التي ينبغي أخذها بنظر الاعتبار من قبل المشرع . هذا المبحث سوف يبين قائمة بالميزات التي ينبغي ان يتضمنها التشريع الفعال.

١: التشريع يجب أن يحدد الاموال التي تخضع للمصادرة المدنية. بطريقة نموذجية, القانون ينبغي أن يخول المحاكم مصادرة جميع العائدات لاي جريمة, واي أموال تستخدم لارتكاب, او تسهيل ارتكاب اي جريمة. يمكن أن تشمل العائدات اي اموال, عقارية أو منقولة, ملموسة أو غير ملموسة, التي لم يكن من الممكن أن يحصل عليها او يحتفظ بها الفاعل لولا الجريمة.

٢: القانون ينبغي أن يبين عما اذا كانت عائدات الانشطة الاجرامية التي ترتكب خارج الدولة يمكن أن تخضع للمصادرة.^{٦٠}

- ٣: القانون يجب أن يؤكد على عدم الحاجة على وجود دليل مباشر يربط الاموال بنشاط جنائي معين, والا كانت هنالك محاكمة جنائية.^{٦١}
- ٤: القانون ينبغي ان يبين بشكل واضح سرعان أو عدم سرعان المصادرة على الاموال المشتقة من الانشطة الاجرامية التي ارتكبت قبل نفاذ التشريع.^{٦٢}
- ٥: القانون يجب أن يتعامل بشكل فعال مع الاموال الجنائية التي تم نقلها الى أشخاص آخرين, أو تم تغيير في شكلها, أو تم مزجها مع أموال اخرى كجزء من عملية غسل الاموال.
- ٦: القانون ينبغي أن يحدد ما هو المعيار المطلوب للاثبات من أجل تأسيس وجود الانشطة الاجرامية وارتباطها مع الاموال ذات الصلة.^{٦٣}
- ٧: القانون يجب أن ينص على حجز الاموال من أجل منع تبديدها من قبل المتهم اذا كانت هنالك أسباب معقولة للاعتقاد بان الاموال كانت مشتقة من أنشطة جنائية.
- ٨: القانون ينبغي أن ينص على تعيين حارس قضائي على الاموال المحجوزة لغرض تأمين الحجز, الرعاية و حفظ الاموال ذات الصلة.^{٦٤}
- ٩: القانون ينبغي أن يسمح لمالك الاموال المحجوزة دفع النفقات القانونية من تلك الاموال لغرض الدفاع عن الاجراءات المتخذة ضد أمواله.^{٦٥}
- ١٠: القانون ينبغي أن يوضح ما اذا كان ينطبق على الاموال الواقعة خارج الاختصاص الاقليمي ام لا.^{٦٦}
- ١١: القانون يحتاج الى ضمان وصول سلطات التحقيق بشكل قانوني الى المعلومات الضرورية التي تساعد على نجاح عملية المصادرة للاموال الجنائية.
- ١٢: القانون ينبغي أن ينص على تمكين السلطات الوطنية من اجراء تعاون مع سلطات الدول الاخرى من أجل استرداد الاموال الجنائية التي, في الغالب, يتم نقلها عبر الحدود الوطنية.

١٣: القانون يحتاج الى توضيح الجهة المسؤولة عن إجراء تحقيقات المصادرة المدنية وتأسيس إجراءات المصادرة المدنية.

١٤: القانون يجب أن ينص على إعطاء سلطات واسعة فيما يتعلق بأوامر التحقيق, كطلب الإفصاح عن المعلومات المالية للعملاء من قبل المؤسسات المالية.

١٥: القانون ينبغي أن ينص على تعويض صاحب الاموال المحجوزة, في حالة عدم ثبوت كونها أموال جنائية.^{٦٧}

١٦. القانون ينبغي أن يتضمن فرض عقوبات جنائية لمجموعة متنوعة من الحالات, كحالة أخفاء الأدلة او عرقلة عمل المحقق.^{٦٨}

١٧: القانون يجب أن يوازن بين الرغبة في مصادرة الاموال الجنائية, وبين الضمانات المناسبة لحماية حقوق الطرف الثالث.^{٦٩}

١٨: القانون ينبغي أن ينص على الطريقة التي من خلالها يتم تنفيذ أمر المصادرة ضد الاموال الجنائية, بالإضافة الى النص على مصير الاموال التي خضعت للمصادرة.^{٧٠}

الخاتمة

Conclusion

على الرغم من أن حجم الاموال الجنائية في تزايد مستمر مع نتائج خطيرة محتملة, ولكن في الواقع, يجب أن يبقى تجريد المجرمين من تلك الاموال نهجا ضروريا. من خلال حرمان المجرمين من عائداتهم, يمكن الحد من الحافز للأفراد للمشاركة في الأنشطة الاجرامية, حيث يعتبر أولئك الافراد بان هنالك احتمال كبير بعدم السماح لهم بالاحتفاظ بأي ثروة إجرامية قد تنشأ من نجاحهم المؤقت. كذلك, من خلال تجريد المجرمين من أموالهم الإجرامية, فإن الحكومة وأجهزة تنفيذ القانون ستستفيد بشكل كبير من تلك الاموال. إضافة الى ذلك, إن إزالة أموال المجرمين يجعل من يطيعون القانون يدركون جيدا أن فوائد الحياة في الأنشطة الإجرامية وهمية ومؤقتة. علاوة على ذلك, أن حرمان المجرمين من أموالهم الملوثة يمكن أن يشكل شكلاً من أشكال العقوبة. أكثر أهمية, إن التدابير الرامية إلى حرمان الأفراد من مكاسبهم الغير مشروعة سوف يساهم, من المحتمل, في منع استخدام هذه الأموال في المشاريع الإجرامية في المستقبل.

بينما نظام المصادرة الجنائية سعى على تحقيق ذلك الهدف, ولكن في الواقع بسبب القيود المفروضة على ذلك النظام, بالتالي ليس له القدرة على إزالة كل العائدات الجنائية على نحو فعال. ولكن مع ذلك, لا ينبغي ان تبقى الاموال المنبثقة من الأنشطة الجنائية في حوزة المجرمين; التزاما بالمبدأ الاساسي ان المجرمين يجب ان لا يستفادوا من ثمار جرائمهم. لذلك, هنالك اتجاه دولي نحو تبني نظام المصادرة المدنية الذي لا يستلزم الادانة الجنائية. بناء على ذلك, تشريع قانون يجرّد المجرمين من مكاسبهم غير المشروعة بدون الحاجة الى اذانتهم جنائيا أصبح أمرا ضروريا. بينما نظام المصادرة المدنية ربما غير قادر على إزالة كل الاموال الجنائية, مع ذلك يمكن للنظام الجديد ان يقدم بعض المساعدة الفعالة, وأن يكون سلاحا بيد الدولة في مكافحة الأنشطة الاجرامية.

الهوامش

Footnotes

¹ Stefan D Cassella, 'Overview of Asset Forfeiture Law in the United States' (2004) Vol. 17 (3) South African Journal of Criminal Justice ٣٥٥.

^٢ Stefan D Cassella, ٣٥٦ .

^٣ هيئة النزاهة, ملخص التقرير السنوي لعام ٢٠١٥

^٤ هيئة النزاهة, ملخص التقرير السنوي لعام ٢٠١٦

^٥ هيئة النزاهة, ملخص التقرير السنوي لعام ٢٠١٧

^٦ حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية, يعد العراق من أكثر الدول فسادا في العالم. ففي تقريرها لعام ٢٠١٧, وجد أن العراق في المرتبة ١٢ من حيث الدول الأكثر فسادا في العالم. بينما في لعام ٢٠١٦, كان في المرتبة ١١

⁷ Stefan D Cassella, 'Overview of Asset Forfeiture Law in the United States' 3٦٠, ٣٦٦.

⁸ David Lusty, 'Civil Forfeiture of proceeds of crime in Australia' (2002) Vol. 5 (4) Journal of Money Laundering Control ٣٥١ .

⁹ Athol Moffitt, *A Quarter to Midnight: The Australian Crisis, Organised Crime and the Decline of the Institutions of State* (North Ryde, NSW: Angus & Robertson 1985) 138-139.

¹⁰ UK Cabinet Office Performance and Innovation Unit 'Recovering the Proceeds of Crime' (London: UK Cabinet Office, 2000) 38-39.

¹¹ Jefferson E. Holcomb *et al.*, 'Civil Asset Forfeiture Laws and Equitable Sharing Activity by the Police' (2018) Vol.17 (1) Criminology & Public Policy 102,103

¹² *United States v. \$734,578.82 in U.S. Currency*, 286 F.3d 641, 657 (3d Cir. 2002).

¹³ Dee R. Edgeworth, *Asset Forfeiture: Practice and Procedure in State and Federal Courts* (American Bar Association 2004) ٢ .

¹⁴ Stefan D. Cassella, *Asset Forfeiture Law in the United States* (2nd edn, Juris Publishing, Inc ٢٠١٣) 15.

¹⁵ Stefan D. Cassella, 15.

¹⁶ Anthony Kennedy, 'Justifying the civil recovery of criminal proceeds' (2004) Vol. 12 (1) Journal of Financial Crime ١٦ .

¹⁷ In the Matter of the Director of the Assets Recovery Agency and in the Matter of Cecil Stephen Walsh, 2004 NIQB 21, High Court of Justice in Northern Ireland, 1 April 2004.

¹⁸ President's Commission on Organised Crime, 'The Edge: Organised Crime, Business and Labour Unions' (Washington DC.1986) 1,2.

¹⁹ John L. Evans, 'International Money Laundering: Enforcement Challenges and Opportunities' (1996) 3 (1) Southwestern Journal of Law and Trade in the Americas 197.

²⁰ Angela V.M. Leong, Assets recovery under the Proceeds of Crime Act 2002: the UK experience in Simon N. M. Young (ed), *Civil Forfeiture of Criminal Property: Legal Measures for Targeting the Proceeds of Crime* (Edward Elgar Pub 2009) ١٨٧ .

²¹ Felix J. McKenna and Kate Egan, Ireland: a multi-disciplinary approach to proceeds of crime, in Simon N. M. Young (ed), *Civil Forfeiture of Criminal Property: Legal Measures for Targeting the Proceeds of Crime* (Edward Elgar Pub 2009) ٥٢,67.

²² James McKeachie and Jeffrey Simser, Civil asset forfeiture in Canada in Simon N. M. Young (ed), *Civil Forfeiture of Criminal Property: Legal Measures for Targeting the Proceeds of Crime* (Edward Elgar Pub 2009) ١٥٧, 166.

²³ Raylene Keightley, Asset forfeiture in South Africa under the Prevention of Organised Crime Act 121 of 1998 in Simon N. M. Young (ed), *Civil Forfeiture of Criminal Property: Legal Measures for Targeting the Proceeds of Crime* (Edward Elgar Pub 2009) ٩٣, ٩٤.

²⁴ David Lusty, 'Civil Forfeiture of proceeds of crime in Australia' ٣٥٢, 35٥.

^{٢٥} دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز النفاذ في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٥، تم التوقيع عليها من قبل ١٤٠ دولة، واعتباراً من ٢٦ حزيران ٢٠١٨ فإن هناك ١٨٦ عضواً فيها. وفي ١٥ أيار ٢٠٠٨ أعلن العراق الانضمام الى الاتفاقية.

²⁶ Stefan D Cassella, 'The Case for Civil Forfeiture: Why In Rem Proceedings are an Essential Tool for Recovering the Proceeds of Crime' (2008) Vol. 11 (1) Journal of Money Laundering Control 8,14.

²⁷ Jeffrey Simser, Perspectives on Civil Forfeiture in Simon N. M. Young (ed), *Civil Forfeiture of Criminal Property: Legal Measures for Targeting the Proceeds of Crime* (Edward Elgar Pub 2009) ١٣,١٥ .

²⁸ Stefan D Cassella, 'Overview of Asset Forfeiture Law in the United States' 358.

²⁹ Stefan D Cassella, 3٦٠.

³⁰ Stefan D. Cassella, *Asset Forfeiture Law in the United States* ١٦.

³¹ Stefan D. Cassella, 16,17.

³² Michael Preciado and Bart J. Wilson, 'The Welfare Effects of Civil Forfeiture' (٢٠١٨) Vol.4 (2) Review of Behavioral Economics 153,179.

³³ Michael Preciado and Bart J. Wilson, 153,179.

- ³⁴Michael Preciado and Bart J. Wilson, 153,179.
- ³⁵Michael Preciado and Bart J. Wilson, 153,179.
- ³⁶Michael Preciado and Bart J. Wilson, 153,179.
- ³⁷Brittany Brooks, 'Misunderstanding Civil Forfeiture: Addressing Misconceptions About Civil Forfeiture with a Focus on the Florida Contraband Forfeiture Act' (2014) Vol. 69 (1)University of Miami Law Review 329.
- ³⁸Brittany Brooks, 329.
- ³⁹Theodore S. Greenberg *et al.*, *Stolen Asset Recovery: A Good Practices Guide for Non-Conviction Based Asset Forfeiture* (World Bank 2009) ١٥ .
- ⁴⁰Stefan D Cassella, 'The Case for Civil Forfeiture: Why In Rem Proceedings are an Essential Tool for Recovering the Proceeds of Crime' 8,14.
- ⁴¹Stefan D Cassella, 8,14.
- ⁴²Michael Preciado and Bart J. Wilson, 'The Welfare Effects of Civil Forfeiture' 153,179.
- ⁴³Theodore S. Greenberg *et al.*, *Stolen Asset Recovery: A Good Practices Guide for Non-Conviction Based Asset Forfeiture* ١٥.
- ⁴⁴Theodore S. Greenberg *et al.*, ١٥.
- ⁴⁵Stefan D. Cassella, 'The case for civil forfeiture: Why in Rem proceedings are an essential tool for recovering the proceeds of crime' 8,14.
- ⁴⁶Michael Preciado and Bart J. Wilson, 'The Welfare Effects of Civil Forfeiture' 153,179
- ⁴⁷Michael Preciado and Bart J. Wilson ,153,179.
- ⁴⁸ Joseph Cramer, 'Civilizing Criminal Sanctions—A Practical Analysis of Civil Asset Forfeiture Under the West Virginia Contraband Forfeiture Act' (٢٠١٠) Vol. 122 *West Virginia Law Review* 992.
- ⁴⁹Michael Preciado and Bart J. Wilson, 'The Welfare Effects of Civil Forfeiture' 153,179.
- ⁵⁰Marian R. Williams, *et al.*, *Policing for Profit, The Abuse of Civil Asset Forfeiture* (The Institute for Justice 2010) 17.
- ⁵¹ R.E. Bell, 'Civil Forfeiture of Criminal Assets' (1999) Vol.63 (4) *The Journal of Criminal Law* 382.
- ⁵²R.E. Bell, 38٣.
- ⁵³Anthony Kennedy, 'Justifying the civil recovery of criminal proceeds' 18.
- ⁵⁴Anthony Kennedy, 18.
- ⁵⁵Liberty submission to the Consultation on Proceeds of Crime draft clauses,(2001)٢١,22.

⁵⁶Anthony Kennedy, 'Justifying the civil recovery of criminal proceeds' 18.

⁵⁷*Connelly v Director of Public Prosecutions* [1964] AC 1254, 1035.

⁵⁸Anthony Kennedy, 'Justifying the civil recovery of criminal proceeds' 19.

⁵⁹Anthony Kennedy, 19.

^{٦٠}وفقا للمادة (٢٤١) من قانون العائدات الجنائية لعام ٢٠٠٢ في المملكة المتحدة, يمكن ان تخضع للمصادرة عائدات السلوك الذي يحدث في بلد خارج المملكة المتحدة.

^{٦١}وفقا للمادة (٢٤٢) من قانون العائدات الجنائية في المملكة المتحدة, عند تقرير ما اذا كان قد تم الحصول على اي أموال من خلال سلوك غير قانوني, ليس من الضروري اثبات ان السلوك كان من نوع خاص اذا ثبت ان الاموال قد تم الحصول عليها من خلال سلوك واحد من عدة انواع, كل منها سوف يكون سلوكا غير قانونيا.

^{٦٢}وفقا للمادة (١) من قانون العائدات الجنائية لعام ١٩٩٦ في ايرلندا, المصادرة تسري على عائدات الجريمة التي تم الحصول عليها في اي وقت, سواء قبل أو بعد صدور التشريع.

^{٦٣}وفقا للمادة (٣١٧) من قانون العائدات الجنائية لعام ٢٠٠٢ في استراليا, المعيار المطلوب للأثبات هو الدليل المرجح.

^{٦٤}المادة (٢٤٦) من قانون العائدات الجنائية في المملكة المتحدة نصت على الحارس القضائي و على ومهامه الادارية والتحقيقية.

^{٦٥}وفقا للمادة (٤٤) من قانون منع الجريمة المنظمة في جنوب افريقيا لعام ١٩٩٨, يسمح للاموال المحجوزة أن تستخدم من أجل دفع النفقات القانونية.

^{٦٦}وفقا للمادة (٣١٦) من قانون العائدات الجنائية في المملكة المتحدة, القانون يسري على الاموال اينما وقعت.

^{٦٧}وفقا للمادة (٢٨٢) من قانون العائدات الجنائية في المملكة المتحدة, اذا المحكمة اقتنعت ان الطرف تكبد خسارة كنتيجة للامر المؤقت, بإمكانه ان يطلب تعويض عن ذلك.

^{٦٨}وفقا للمادة (٣٤٢) من قانون العائدات الجنائية في المملكة المتحدة, يعد الشخص مرتكبا لجريمة جنائية اذا قام بالافصاح الذي من المحتمل أن يمس التحقيق في المصادرة المدنية او قام بتمويهه او أخفاء أو تدمير أو تخلص من الوثائق ذات الصلة بالتحقيق.

^{٦٩}وفقا للمادة (٢) من قانون إصلاح مصادرة الاصول المدنية لعام ٢٠٠٠ في الولايات المتحدة الامريكية, لا يجوز مصادرة اي اموال للمالك البريء بموجب اي تشريع للمصادرة المدنية. يكون على المدعي عبء اثبات ان المدعي هو مالك بريء من خلال الدليل المرجح.

^{٧٠}وفقا للمادة (٢٦٦) من قانون العائدات الجنائية في المملكة المتحدة, أمر الاسترداد يجب ان يعهد بالاموال القابلة للاسترداد الى الوصي.

المصادر

References

اولا: المصادر الاجنبية

١. الكتب:

- I. Cassella,S, *Asset Forfeiture Law in the United States* (2nd edn, Juris Publishing, Inc 2013).
- II. Edgeworth, D, *Asset Forfeiture: Practice and Procedure in State and Federal Courts* (American Bar Association 2004).
- III.Greenberg, T, *et al.*, *Stolen Asset Recovery: A Good Practices Guide for Non- Conviction Based Asset Forfeiture* (World Bank 2009).
- IV. Moffitt, A, *A Quarter to Midnight: The Australian Crisis, Organised Crime and the Decline of the Institutions of State* (North Ryde, NSW: Angus & Robertson 1985).
- V. Williams, M,*et al.*, *Policing for Profit, The Abuse of Civil Asset Forfeiture* (The Institute for Justice 2010).

٢. البحوث:

- I. Brooks, B, 'Misunderstanding Civil Forfeiture: Addressing Misconceptions About Civil Forfeiture with a Focus on the Florida Contraband Forfeiture Act' (2014) Vol. 69 (1)University of Miami Law Review.
- II. Bell, R, 'Civil Forfeiture of Criminal Assets' (1999) Vol.63 (4) The Journal of Criminal Law.
- III. Cassella, S, 'Overview of Asset Forfeiture Law in the United States' (2004) Vol. 17 (3) South African Journal of Criminal Justice.
- IV. Cassella, S, 'The Case for Civil Forfeiture: Why In Rem Proceedings are an Essential Tool for Recovering the Proceeds of Crime' (2008) Vol. 11 (1) Journal of Money Laundering Control.

V. Cassella, S, 'Why in Rem proceedings are an essential tool for recovering the proceeds of crime' (2008) Vol.11 (1) Journal of Money Laundering Control.

VI. Cramer, J, 'Civilizing Criminal Sanctions—A Practical Analysis of Civil Asset Forfeiture Under the West Virginia Contraband Forfeiture Act' (٢٠١٠) Vol. 122 West Virginia Law Review.

VII. Evans,J, 'International Money Laundering: Enforcement Challenges and Opportunities' (1996) 3 (1) Southwestern Journal of Law and Trade in the Americas.

VIII. Holcomb, J, *et al.*, 'Civil Asset Forfeiture Laws and Equitable Sharing Activity by the Police' (2018) Vol.17 (1) Criminology & Public Policy.

IX. Kennedy, A, 'Justifying the civil recovery of criminal proceeds' (2004) Vol. 12 (1) Journal of Financial Crime.

X. Lusty, D, 'Civil Forfeiture of proceeds of crime in Australia' (2002) Vol. 5 (4) Journal of Money Laundering Control .

XI. Preciado M, and Wilson, B, 'The Welfare Effects of Civil Forfeiture' (٢٠١٨) Vol. 4 (2) Review of Behavioral Economics.

٣. فصل في الكتاب:

I. Keightley, R, Asset forfeiture in South Africa under the Prevention of Organised Crime Act 121 of 1998 in Simon N. M. Young (ed), *Civil Forfeiture of Criminal Property: Legal Measures for Targeting the Proceeds of Crime* (Edward Elgar Pub 2009).

II. Leong, A, Assets recovery under the Proceeds of Crime Act 2002: the UK experience in Simon N. M. Young (ed), *Civil Forfeiture of Criminal Property: Legal Measures for Targeting the Proceeds of Crime* (Edward Elgar Pub 2009).

III. McKenna, F and Egan, E, Ireland: a multi-disciplinary approach to proceeds of crime, in Simon N. M. Young (ed), *Civil Forfeiture of Criminal Property: Legal Measures for Targeting the Proceeds of Crime* (Edward Elgar Pub 2009).

IV. McKeachie, J, and Simser, J, Civil asset forfeiture in Canada in Simon N. M. Young (ed), *Civil Forfeiture of Criminal Property: Legal Measures for Targeting the Proceeds of Crime* (Edward Elgar Pub 2009).

V. Simser, J, Perspectives on Civil Forfeiture in Young, S, (ed), *Civil Forfeiture of Criminal Property: Legal Measures for Targeting the Proceeds of Crime* (Edward Elgar Pub 2009).

ثانيا: الاتفاقيات:

I. The United Nations Convention against Corruption 2003.

ثالثا: القوانين:

اولا: القوانين الاجنبية

I. The Civil Asset Forfeiture Reform Act of 2000

II. 21 U.S. Code § 881 – Forfeitures

III. 18 U.S. Code § 981 - Civil forfeiture

IV. Proceeds of Crime Act 2002 in UK

V. Proceeds of Crime Act 1996 in Ireland

VI. Proceeds of Crime Act 2002 in Australia

VII. The Prevention of Organised Crime 1998 in South Africa

ثانيا: القوانين العراقية

I. قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩، ١

II. قانون مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٥، ٢

رابعاً: التقارير:

١. التقارير الاجنبية

I. UK Cabinet Office Performance and Innovation Unit 'Recovering the Proceeds of Crime' (London: UK Cabinet Office, 2000).

II. Liberty submission to the Consultation on Proceeds of Crime draft clauses,(2001).

٢. التقارير الوطنية

I. تقارير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٦, ٢٠١٧

II. هيئة النزاهة, ملخص التقرير السنوي لعام ٢٠١٥

IV. هيئة النزاهة, ملخص التقرير السنوي لعام ٢٠١٦

V. هيئة النزاهة, ملخص التقرير السنوي لعام ٢٠١٧

خامساً: قرارات المحاكم:

I. *United States v. \$734,578.82 in U.S. Currency*, 286 F.3d 641, 657 (3d Cir. 2002).

II. *In the Matter of the Director of the Assets Recovery Agency and in the Matter of Cecil Stephen Walsh*, 2004 NIQB 21, High Court of Justice in Northern Ireland, 1 April 2004.

III. *Connelly v Director of Public Prosecutions* [1964] AC 1254, 1035